PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**EGY Medicine**
DATE:	**August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**6 Documents that Have Resulted in the Minister of Health Falling under Suspicion**
PAGE:	**32-35**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Rasha Galal**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

6 ملفات وضعت وزير الصحة في دائرة الإتهام

« كادر الأطباء..علاج المرضى بالطوارئ مجاناً .. نفقات الدراسات العليا.. توزيع أطباء التكليف.. السوفالدى.. وتسعير الدواء

وزير الصحة
الدكتور عادل عدوى

٦ ملفات هامة وعاجلة وضعت الدكتور عادل العدوى ،وزير الصحة ،فى مرمى النقد والمساءلة بعد عام من توليه مسئولية وزارة الصحة .

أولاً: قرار كادر الأطباء الذى أصبح حبراً على ورق

ثانياً :علاج المرضى في الطوارئ بالمجان خلال ٤٨ ساعة فى أى مستشفى عام أو خاص على مستوى الجمهورية

ثالثاً :تحمل نفقات وزارة الصحة للدراسات العليا

رابعاً :توزيع أطباء التكليف وفقا للمجموع والرغبات

خامساً: قرارصرف وتوزيع عقار (السوفالدى) المعالج لمرضى فيروس الإلتهاب الكبدى الوبائي "ج"

سادساً: قرار تسعير الأدوية رقم ٤٩٩ ،والذي يعطى الفرصه للشركات الخاصة لرفع أسعار الأدوية بشكل جنونى، وفى المقابل يتسبب في خسائر شركات قطاع الأعمال والقطاع العام .

ترى كل هذة القرارات السابق ذكرها قد نفذت على أرض الواقع أم مجرد حبر على ورق.

وفى المقابل شهد العام الماضى عدة إنجازات قام بها الوزير على الرغم من الإنتقادات التى يواجهها حيث أنه بعد أن تولى عدوى العمل بوزارة الصحة بيومين بدأ جولاته المكوكية وتوجه إلى مستشفى بولاق الدكرور في جولة مفاجئة وفي نفس الشهر إفتتح مستشفى نبروه المركزى بتكلفة ٧٧ مليون جنية ومستشفى تمي الأمديد، للحالات الحرجه بمحافظة الدقهلية بتكلفة تصل إلى ٧٠ مليون

PRESS CLIPPING SHEET

حلم الكادر ضاع

الأزمة تكمن في تطبيق المرحلة الثانية، والتي ستأتى بالتوازى مع تطبيق قانون الخدمة المدنية للعاملين بالدولة، الأمر الذي أثار الجدال لدى أعضاء المهن الطبية بتأثير هذه القانون على الحوافز التي حصلوا عليها بعد معارك مع الحكومة وإضرابات استمرت لشهور.

أزمة كبيرة يعيشها أعضاء المهن الطبية المطبق عليهم قانون ١٤ لسنة ٢٠١٤ المعروف إعلاميًا بقانون الحوافز، والذي طبقته الحكومة بداية عام ٢٠١٤، لالتفاف على مطالب المهن الطبية بتطبيق قانون كادر لهم يزيد من رواتبهم، ولكن الحكومة حاولت إرضاء الأطباء بمسكنات ولكنها لم تدم طويلا ، وحاولت تطبيقة على مراحل، المرحلة الأولى منها طبقت بأثر رجعى يناير ٢٠١٤ الماضي، والمرحلة الثانية مقرر تطبيقها بداية يوليو القادم، حيث ستزداد حوافز الأطباء لـ٦٠٠٪ من الراتب الأساسي، وأطباء الأسنان لـ٥٥٠٪ والصيادلة لـ٥٠٠٪، والتمريض لـ٤٥٠٪.

وتقول سحر محمد، ممرضة بمستشفى الدمرداش للأطفال،والمتمثلة فى المطالبة عن زملائها أنهم لم يحصلوا على الكادر الذى أعلن عنه وزير الصحة العام الماضى، وعندما علمنا أننا سنحصل عليه يوليو المقبل، أكدت لنا مصادر مسئولة بالمستشفى أننا لن نحصل عليه كاملًا بواقع ٥٠٠ جنية بل سنحصل على نصف المبلغ ليتم ضم الإداريين العاملين بالمستشفى للكادر ليأخذوا النصف الآخر من المبلغ ليضيع حلم الكادر

خداع الجماهير

ويذكرالدكتور طاهر مختار، عضو رابطة العاملين في الصحة، أن قرارات وزير الصحة تصدر بدون آلية تنفيذ، فهى فقط للإستهلاك الإعلامى وخداع الجماهير وهذا خطير جدًا، خاصة فى قرار فتح الطوارئ مجاناً للمرضى، لأن المرضى الذين يموتون بسبب رفض المستشفيات لاستقبالهم فى الطوارئ أضعاف من يموتون بسبب الإرهاب

د. طاهر مختار

فضلا عن ضعف خدمات الطوارئ..لذلك يجب إعادة النظر فى المنظومة الصحية ككل بداية من تغيير أولويات الحكومة ، لتصبح ميزانية الصحة ١٥٪ بدلاً من ٥٪ من الموازنة العامة للدولة حيث أن مصر وقعت اتفاقية "أبوجا" التى نصت على ألا يقل مخصصات الصحة من ميزانية الدول عن ١٥٪ مؤكداً أن نيجيريا ورواندا دول أفقر من مصر وزادت ميزانية الصحة لديهم وفقا للإتفاقية ، وهذه الميزانية لابد وأن يوجه جزء مناسب منها للعلاج المجانى بالإضافة إلى ضرورة تطبيق التأمين الصحى الشامل فيدفع كل فرد إشتراك وفقاً لأجره والفقراء لا يدفعون شيئاً حتى نقلل نسبة الوفيات بالمستشفيات.

أسعار الادوية نار

ويوضح الدكتور محمد نصار، مدير موقع الصيدلة المصرية، أن بعض قرارات وزير الصحة تصدُر ولا تطبق بشكل جيد على أرض الواقع مثل قرار تسعير الأدوية رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢، فمنذ صدور هذا القرار أكد الخبراء أن به مشاكل ولابد تعديل بعض البنود وحتى الآن والقرار يطبق جزئياً، فارتفعت أسعار بعض الادوية بشكل مبالغ فيه فتتسبب هذا فى خسائر فادحة للشركات خاصة شركات قطاع الأعمال..ولأن القرار ينص على أن يتم ربط الدواء بالسعر العالمى ليكون سعره أقل من أقل سعر على مستوى العالم بـ١٠٪ والدواء المحلى لايمثل إلا ٧٠٪ من سعر الدواء الأجنبى، هذا إذا كان المصنع مُصدر للخارج وحاصل على موافقات تصديرية وهذا به إشكالية، ولو مصنع أقل فى المستوى يُسعر بنسبة ٦٠٪ من الدواء الأجنبى ولو مُصنع لدى الغير يكون سعر أدويته ٤٠٪ من سعر الدواء الأجنبي وبذلك نجد المعيار غير ثابت ومرتبط بنسب وهذه إشكالية.

السوفالدى

قال إن دواء (السوفالدى) في أمريكا سعره ٢٨ ألف دولار، ونحن حصلنا عليه بـ١٪ من سعره والأدوية التى تطالب بعض الشركات بتحريك سعرها تأخذ مراحل تعقيدية بسبب هذا القرار وتتجاوز عدة شهور حيث أنه لابد أن يمر على سعر الدواء خمس سنوات حتى تتمكن الشركة من تقديم طلب لتحريك سعره للجنة فنية ويتم عرضة على مركز التخطيط والسياسات الدوائية وبعدها موافقة نهائية من إدارة الصيدلة، ولذلك نجد شركات قطاع الأعمال الأدوية الخاصة بها رخيصة الثمن، ولا تستطيع تقديم طلب لتحريك سعر الدواء الذى تخسر فى إنتاجه ولكن بعض الشركات الخاصة تفرض السعر الذي

تريده لزيادة سعر دواء ما بطرق غير رسمية يتم الموافقة دون تعقيدات، وخلال الثلاث سنوات الماضية وجدنا أدوية زاد سعرها ثلاثة أضعاف مثل "البوسكوبان" المعالج لأمراض الجهاز الهضمى والتقلصات زاد سعرة من٦.٥ جنية إلى ٢٠ جنية ، أى بنسبة ٣٠٠٪ .. نعلم أن الدولار يزيد سعره ولكن الزيادة لابد وأن تكون معقولة وهناك معلومات مؤكدة أن الوزارة تعدل بعض بنود قرار التسعير لان هذا القرار لايتم تطبيقه بشكل كامل، فيجب زيادة هامش ربح أصحاب الصيدليات ليكون ٢٥٪ بدلاً من ٢٠٪ لأى دواء يرتفع سعره والشركات تماطل في التنفيذ ولا تلتزم.

الحالات الطارئة

أوضح الدكتور محمد مكاوى، رئيس لجنة المهنيين بالمجلس المصري للقيادات الشبابية، أنه رغم القرار الصادر من وزير الصحة بعلاج المرضى مجانا بالطوارىء، إلا أن أصحاب المستشفيات الخاصة لن يلتزموا ولن يلتفت لهم وزير الصحة، وبالنسبة للكادر فتم التفرقة فيه بين الصيادلة والأطباء بحجة سنوات الدراسة لدى الطبيب ٧ سنوات وهو أضاف إليها سنة الإمتياز وطب أسنان وصيدلة وطب بيطري ٥ سنوات ووجدنا في قرار الكادر أن من له علاقة مثل نقيب التمريض د. كوثر محمود حصلوا على كل حقوقهم المادية بأفضل المستويات قائلا أن مبدأ الواسطة والمحسوبية جعل هناك خلل ومشاكل على كل الأصعده ولابد من معيار ثابت لتطبيق أى قرار حتى لا نشعر بالفوضى.

حبر على ورق

أشار الدكتور أحمد حسين، عضو مجلس نقابة الأطباء، أن قرار علاج المرضى في الطوارئ مجانا صادر منذ عام ٢٠٠٧ وتم إعلانه من جانب رئيس الوزراء نهاية العام الماضي ،ولكنه قرار وهمى "حبر على ورق" وغير مدروس وغير مُفعل ولم يتم عمل دراسة مالية عنه قبل إصداره، لأن المستشفيات الحكومية للأسف ميزانيتها ضعيفة جدا وهناك مستشفيات مثل المؤسسة العلاجية ومستشفيات أمانة المراكز الطبية المتخصصة تمول نفسها ذاتياً فتحصل من المرضى على

PRESS CLIPPING SHEET

الرسوم وفقاً للائحة، وعلاج مريض الطوارئ تكلفته مرتفعة جدا..والقرار العبثى الأخر لوزير الصحة عادل العدوى، هو تحمل الوزارة لنفقات الدراسات العليا ..من أين تأتى بالميزانية يا سيادة الوزير؟!

خلل فى منظومة العلاج

نفس الوضع فى قرار العلاج على نفقة الدولة، هناك خلل يظهر مع مرضى الأورام حيث تصدر الوزارة قرار بخمسة ألاف جنية بينما تكلفة العلاج عشرة آلاف جنية أو أكثر، فنحن نعرف أن أى قرار مرتبط بتمويل لا يُنفذ أو ينفذ لمن لهم واسطة بالوزارة..أما قرار حركة توزيع الأطباء للتكليف وفقا لحركة تنسيق وطبقا للمجموع والرغبات لا تلتزم به الإدارات الطبية فتنفذه حسب رغبتها

ويضيف الدكتور أحمد حسنين، أن الكادر الذي أعلن عنه الوزير العام الماضى ماهو إلا قرار بتنظيم شئون العاملين بالصحة من خلال حوافز تزيد سنوياً وهو تضليل للرأى العام حيث لا توجد فئة فى الدولة صدر لها كادر خاص إلا القضاة والشرطة والجيش وأساتذة الجامعة و٦٠٪ من حزمة الحوافز عليها مشاكل على أرض الواقع ولا تنفذ فى "النوباتجيات" والطوارئ والرعاية المركزة وهناك قطاعات قلت حوافزهم بسبب هذة المادة ٩ فى القانون.. ومعنى الكادر هو كيان مالى ومهنى مستقل عن قانون ١٨ لسنة ٢٠١٥ الخاص بالخدمة المدنية المعدل لقانون ٤٧

قرار فاشل

ويقول الدكتور محمود فتوح، المتحدث الرسمى لنقابة تصنيع المستحضرات الطبية لدى الغير، أن قرار وزير الصحة بتنظيم صرف وبيع (السوفالدى) المعالج لمرضى الالتهاب الكبدى الوبائي "C" قرار فاشل وسيتم إلغائه والشركات إجتمعت مع وزارة الصحة لأن لا الصيادلة يستتطيعون توفير الدواء فى الصيدليات ولا الشركات تستطيع البيع بسبب هذا القرار العقيم والوزير سوف يلغى القرار و(السوفالدى) غير موجود بالصيدليات لأن القرار جعله ضمن جدول المخدرات وذلك بالرغم من أن القرار يجبر الشركات علاج ١٠٠ مريض على حساب كل شركة وإعطائهم السوفالدى والريبافيرين والانترفيرون "العلاج الثلاثي" للفيروس وهذا لا يعد تجارب على المريض بل تعقيداً للشركات فقط، لأن المنتج الأمريكي للسوفالدى تم إجراء التجارب عليه من قبل..وعن قرار علاج المرضى فى الطوارئ ،تلاحظ إنه فى الأساس الفريق الطبي كله "يسرع فى الهروب ، نحوالساعه ١٢ ظهراً من المستشفيات الحكومية للعمل بالقطاع الخاص لضعف الرواتب وهذا ما يزعمه الأطباء بالرغم من زيادة حوافزهم وبدلاتهم وتهريبهم من سداد الدمغة الطبية.

الخدمة الصحية أصبحت سلعة

ويرى الدكتور محمود فؤاد، مدير مركز الحق فى الدواء، أن قرار وزير الصحة بخصوص علاج المرضى فى الطوارئ مجانًا بأى مستشفى لمدة ٤٨ ساعة وفقا لبعض الفحوصات المبدئية مثل رسم المخ وقياس الضغط والسكر والعناية المركزة ولكنه لايطبق فى كل المستشفيات سواء عامة أو خاصة أو عسكرية، مشيراً أن المستشفيات الخاصة لن تلتزم بالقرار فدائماً رد المستشفى : "لا علاقة لنا بوزارة الصحة ولا يوجد سند قانونى لتنفيذ قرارات الوزارة" وكأنها شركة خاصة !

ويضيف مدير مركز الحق فى الدواء، لابد من إصدار تشريعى يحاسب من يخالف القرار لأن تقديم الخدمة الصحية فى مصر أصبح سلعة تقدم لمن يستطيع أن يدفع ولم نسمع أن رئيس الوزراء أغلق مستشفى خالفت القرار، وفى شهر مارس تلقينا ٦٣ بلاغاً ضد مستشفيات رفضت استقبال المرضى فى الطوارئ، بالإضافة الى البلاغات التى استقبلناها فى شهر أبريل الماضى والتى وصلت لاكثر من ١٠٢ بلاغ، ومعظمها ضد مستشفيات خاصة.. وللأسف مستشفيات المؤسسة العلاجية تطلب ٣٠٠ جنية من المريض قبل دخول المستشفى، وفى حالة عدم السداد مقدماً يتم رفض دخوله، بحجة أن الطبيب غير موجود، مما يدل على أن القرار حبر على ورق وليس له سند قانونى.

قطاع مهمل

ويكمل الدكتور محمد فؤاد، إن قرار تنظيم بيع وتوزيع (السوفالدى) إذا تم تعديله وفقا لرغبة شركات الدواء سيكون هذا خطر على المرضى لأن من الممكن أن يتوجه المريض لأى صيدلية ويحصل عليه منفرداً وهذا مخالف لبروتوكول العلاج الثلاثى والثنائى، مما يجعلنا نتخوف من تحور المرض وإحداث أزمه كبيرة فى مصر.

وعن قرار تسعير الدواء قال: "هناك مخاطر من استمرار تنفيذه على هذا النمط لأن شركات قطاع الأعمال تم تدميرها" فهى تنتج ١٤٢٠ صنفاً من الدواء ٨٠٪ منها سعرها أقل من ١٥ جنيهاً، فهو القطاع الذي يمد الشعب المصرى حتى الآن بالأدوية منخفضة الثمن، ومن أهم مشاكل هذا القطاع أن لديه مديونية لدى وزارة الصحة تصل إلى مليار جنية منذ ١٠ سنوات لا تسدد الوزارة المديونية للقطاع فهو قطاع مهمل لا تدخله أدوات

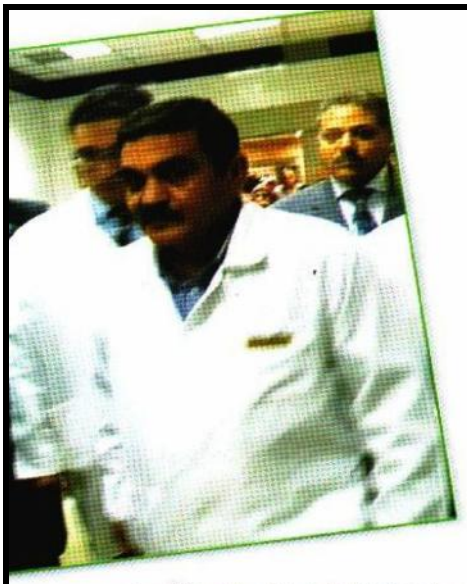

تكنولوجية ومنذ ١٧ عام لم تزيد قائمة الأدوية التى ينتجها، لكن نجد القطاع الخاص زاد إنتاجه ١٧٪ وذلك بسبب قرار التسعير المعقد ونجد أن شركات قطاع الأعمال تنتج ٨١ دواء سعره من ٨٠:١٥٠ قرش، يماثله فى شركات القطاع الخاص سعر من ٤:١١ جنية.

١٤٨ مليون جنيه خسائر

أضاق أن هناك ٧٥٢ دواء سعرها أقل من ١٠ جنيهات لا تنتج لها شركات القطاع الخاص مماثل لعدم جدواها الاقتصادى، ووزير الصحة قام بـ٢١ زيارة لمصانع وشركات القطاع الخاص، ولم يزور شركات قطاع الأعمال..فقط وصلت خسائر شركات قطاع الأعمال العام الماضي إلى ١٤٨ مليون جنية وهذه الشركات لا تأخذ دعم حكومى وفقاً لقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩٨ للشركات القابضة وهم ١١ شركة تصرف مليار و١٥٠ جنية رواتب لـ ٤٣ ألف عامل من أطباء وصيادلة وعمال وعلميين.

أسس جديدة

ومن جانبه أكد الدكتور حسام عبد الغفار، المتحدث الرسمي لوزارة الصحة، أنه لن يتم إلغاء قرار صرف وتنظيم بيع وتوزيع (السوفالدى) بل تم التوافق على تعديل بعض البنود حتى لا تعقد عملية الصرف دون التأثير على بروتوكول العلاج وهناك إجتماعات جارية بين قطاع الصيدلة والشركات بالإضافة إلى أنه جارى حاليا وضع أسس جديدة وقواعد للتسعير وتسجيل الأدوية من خلال ميكنتها، كما أنه جارى مراجعة ضوابط تسجيل الأدوية وتحريك سعر الدواء مرتبطة بسعر المواد الخام العالمى..وأشار إلى أن قرار الوزير بتوزيع أطباء التكليف وفقاً للرغبات والمجموع ، أنه بالفعل لا يوجد طبيب تم توزيعه دون رغبته ومجموعه وأحيانًا يتم التوزيع حسب حاجة المكان حيث أننا نعانى من وحدات صحية مغلقة كما أن لدينا فرص متاحه لتسجيل

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

العدوى ..جولات ميدانية بلا خدمات صحية

الأطباء في الدراسات العليا على أن تتحملها الوزارة وفقا لميزانية موضوعة وأضاف أن استقبال المستشفيات للمرضى في الطوارئ قرار صادر من مجلس الوزراء ويراقبه المجلس من خلال خط شكاوى تم الإعلان عنه، ومرضى الطوارئ يتم علاجهم على نفقة الدولة وليست من ميزانية المستشفيات وسوف ترتفع ميزانية وزارة الصحة هذا العام إلى ٨٠ مليار جنية تقريبا أى ستزيد عن العام الماضى بنسبة ٢٠٪

الجولات الميدانية ضجيج بلا طحين

أما ملفات الانجاز فللأسف لم تشفع للعدوي فرغم جولاته المكوكية بقيت المشاكل الصحية تحاصر المواطنين فمنذ أن تولى حقيبة وزارة الصحة، في مارس ٢٠١٤ وشهد العام الماضي عدة جولات ففى نفس الشهر الذى تولى الوزارة إنتقل إلى محافظة الجيزة ليفتتح مستشفى الصف المركزى بتكلفة ٧,٤مليون جنيه بالإضافة إلى إفتتاح قسم الطوارئ بمستشفى البدرشين المركزى حيث بلغت تكلفة تطويره وتجهيزه نحو ٩,٣ مليون جنيه وأصدر الوزير أيضا قراراً بإطلاق المشروع القومي للتدريب والتعليم الطبي المستمر كما تم إعتماد من ١٥ إلى ٢٠ مستشفى وفق معايير الجودة للزمالة المصرية لإتاحة فرصة أكبر لتدريب الأطباء ورفع مستوى الممارسة الطبية وفي أسوان قرر الوزير دعم المشرحة هناك بنصف مليون جنيه لرفع كفائتها وزيادة عدد العيون الخاصة بحفظ الموتى ..وفي الشرقية قام العدوى بتحويل المتسببين في خطأ طبي أدى لإصابة طفل بحرق في المجرى الهوائي وتجويف الأنف أثناء إجراءه عملية استئصال اللوزتين بمستشفى ديرب نجم .للتحقيق ومعاقبتهم ..وفي قنا إفتتح عدوى مستشفى قفط المركزي بمحافظة قنا والتى تم البدء في إنشائها عام ٢٠٠٣ وتصل تكلفة إنشائها وتجهيزها ٧٥ مليون جنيه

أفضل سعر لبيع السوفالدى

وتمكن العدوى من الحصول على أفضل سعر لبيع السوفالدى المعالج لفيروس الإلتهاب الكبدى الوبائي "C" بنسبة شفاء تصل إلى ٩٥٪ وسعره يصل إلى ١٤٩٠٠ بالصيدليات و٢٤٠٠ بمراكز علاج فيروس "سي" حيث تم إنشاء موقع لتسجيل المرضى عليه أسمائهم للحصول على السوفالدى كما أنتجت العديد من شركات الدواء المثيل المصري للسوفالدى بسعر يصل إلى ٢٦٠٠ جنية بالصيدليات وأخيراً ١٤٠٠ جنية بمراكز علاج المرض بوزارة الصحة ولذلك تم تخصيص ٥ ملايين دولار لوضع خطط صحية لمكافحة الأمراض الوبائية

مستشفيات بلا خدمات

وقام الوزير ايضاًبتكليف الإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والتراخيص بتشكيل لجنة مشتركة من إدارة العلاج الحر، وإدارة الصيدلة ومباحث التموين للمرور على جميع المراكز الرياضية والنوادي التي تستخدم العقاقير البنائية وعقاقير التخسيس غير المسجلة بوزارة الصحة مما يضر بشكل كبير بصحة الشباب كما أوقف مدير مستشفى كفر الدوار ورئيس قسم النساء والتوليد وأخصائي النساء وطبيب مقيم أمراض النساء عن العمل وإحالتهم إلى النيابة الإدارية بسبب ولادة سيدة في الشارع ..كما تم رصد ١٠ ملايين جنية لمركز الدم الإقليمي بطنطا حيث تم إفتتاح وحدة فحص الدم بإستخدام تقنية "نات" بالمركز وهى تقنية تحليل الحمض النووي..كما افتتح المرحلة الأولى من مستشفى الخارجة العام بمحافظة الوادي الجديد بتكلفة ٦٠ مليون جنيه شاملة الإنشاءات والتجهيزات الطبية ..كما إفتتح جناح العمليات الكبرى بمستشفى المنيرة العام بتكلفة ٤ ملايين جنيه، الذي يتكون من ٤ غرف عمليات تستقبل المرضى بالمجان ..ومستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية (العجوزة) بتكلفة ١٧٠ مليون جنيه وإفتتاح أعمال التطوير بأقسام الجراحة ووحدة قسطرة القلب والمخ والأوعية الدموية بالمستشفي الإيطالي بالقاهرة

معهد القلب

وإفتتح الوزير مستشفى الضبعة المركزي بمحافظة مرسى مطروح بتكلفه تقدر بحوالي ٨٤ مليون جنيه شاملة الإنشاءات والتجهيزات.. وقام أيضا بإفتتاح مستشفى ١٨٥ طوارئ وحروق قصر العيني لتقديم الخدمات الطبية لمرضى الطوارئ بالقاهرة الكبرى ..وبعد زيارة المهندس ،ابراهيم محلب رئيس الوزراء لمعهد القلب تم تكليف فريق من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بالتنسيق مع وزارة الصحة لتطوير مبنى العيادات الخارجية وكذلك مبنى الاستقبال والطوارئ بالمعهد كما أعلن العدوى أنه سيكون له مكتب بكل مستشفى لمتابعة الأوضاع بها حيث إرتفعت نسبة الإهمال في مستشفيات وزارة الصحة ..كما أطلقت وزارة الصحة في بداية يونيو الماضي ٢٥٠ سيارة إسعاف كاملة التجهيز ليرتفع عدد سيارات الإسعاف العاملة في أسطول الإسعاف المصري إلى حوالي ٣ آلاف سيارة

الرعاية الصحية لغير القادرين

وفي يناير الماضي تم إطلاق برنامج الرعاية الصحية لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ببعض محافظات الصعيد وهي أسوان والأقصر وسوهاج وقنا وأسيوط ويستهدف البرنامج خدمة ٢٣,٦ مليون مواطن على مستوى الجمهورية من خلال تغطية١٢ محافظة خلال ٣ أعوام بإجمالي ١٥٣ اقرية تعتبر هي الأكثر فقرًا بناءً على تقارير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ..وفي يوليو الماضي تم صرف المرحلة الثالثة من كادر العاملين بالمهن الطبية وفقًا لقانون الحوافز ٢٠١٤ بواقع ٧٠٠ جنيه للأطباء البشريين و٥٠٠ جنيه لكل من الصيادلة وأطباء الأسنان والبيطريين حيث بدء تطبيق هذا القانون في يناير من العام الماضي

رشا جلال

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET